



مشروع اعداد خطة تنفيذ العمل الوطنية

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



المرحلة الاولى

إنشاء آية التنسيق وتنظيم العملية

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



I. المشاكل و المعوقات :

◆ المشاكل و المعوقات الفنية:

١. ضعف الوعي بالقضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة علي المستوي الوطني.

٢. عدم توفر معلومات عن التأثيرات الصحية والبيئية للملوثات العضوية الثابتة علي المستوي الوطني .

٣. عدم توفر معلومات عن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للملوثات العضوية الثابتة علي المستوي الوطني .



◆ المشاكل و المعوقات المؤسسية:

١. عدم وجود كوادر مؤسسية مؤهلة للتعامل مع قضية الملوثات العضوية الثابتة.
٢. الوعي غير التام بقضية الملوثات العضوية الثابتة لدي العاملين بالمؤسسات.
٣. نقص التدريب.
٤. عدم التنسيق بين الجهات المختلفة.
٥. عدم وجود آلية لتبادل المعلومات.



◆ المشاكل والمعوقات الاجتماعية:

١. عدم وعي المجتمع المدني بالآثار الناجمة عن الملوثات العضوية الثابتة.

٢. عدم الاستعداد لمواجهة هذه الأخطار.

٣. وجود أولويات في المجتمع تسبق هذه الأخطار (الفقر والامية).



◆ المشاكل والمعوقات الاقتصادية:

١. ضعف المصادر المالية والاقتصادية.
٢. الزيادة السكانية.
٣. عدم وجود دعم كافي لعلاج القضايا البيئية.
٤. قلة الاعتمادات المالية اللازمة لرصد الملوثات العضوية الثابتة.



II.المخرجات :

◆ زيادة الوعي داخل الإدارات الحكومية والوزارات والهيئات المعنية بقضية الملوثات العضوية الثابتة.

◆ زيادة الوعي بقضايا الملوثات العضوية الثابتة لدى الجهات المعنية خارج الحكومة.

◆ تحقيق التزام سياسي كاف يسمح بنجاح عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية.



◆ إنشاء آلية للتخطيط والإدارة والإشراف على وضع خطة التنفيذ الوطنية.

◆ وضع الهيكل وإطار العمل والإجراءات الخاصة بوضع خطة التنفيذ الوطنية.

◆ عمل خطة مشروع تفصيلية لوضع خطة التنفيذ الوطنية.

◆ التخطيط و البدء في حملة لنشر المعلومات.



◆ إنشاء آلية تنفيذ المشروع.

١. إنتاج قاعدة بيانات أساسية عن موضوع الملوثات العضوية الثابتة تتضمن موجز عن الموقف الحالي داخل البلد.

٢. تلخيص متطلبات اتفاقية إستوكهولم وقائمة المراجعة الخاصة بالاتفاقية.

٣. توزيع ما سبق على الإدارات الحكومية.



٤. عمل تقييم تمهيدي للقطاعات والأنشطة ذات الصلة والتي ستتأثر غالبا بالتدابير الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة.

٥. بحث إنشاء آلية للاستجابة للطلبات الخاصة بمعلومات عن الملوثات العضوية الثابتة من عامة الجمهور والإدارات الصناعية وآخرين.

٦. تحديد الشروط المرجعية (TOR) لوحدة التنسيق الوطنية للمشروع والمنسق الوطني للمشروع والمستشارين.



◆ اعداد خطة تنظيم المشروع .

١. عمل خطة مشروع لإعداد خطة التنفيذ الوطنية.
٢. إنشاء الهيكل الخاص بوضع خطة التنفيذ الوطنية.
٣. تعريف وإنشاء " فرق العمل " للقيام بالأعمال الفنية في المرحلة الثانية.
٤. تحديد البرامج والمبادرات الموجودة والمرتبطة بالملوثات العضوية الثابتة.
٥. التخطيط لزيادة الوعي لدى الجمهور والجهات المعنية.



◆ عقد الاجتماع الأول للجنة التسيير الوطنية لتعريف

الجهات المعنية بشأن الاتفاقية بهدف:

١. تعريف الجهات المعنية بشأن الاتفاقية
٢. توزيع الادوار والمسئوليات.
٣. اعتماد خطة عمل المشروع.
٤. الاتفاق على موعد انعقاد كل من ورشة عمل تخطيط المشروع وورشة عمل البدء في المشروع.

- الموافقة على خطة المشروع المقترحة لوضع خطة التنفيذ الوطنية.



الطريقة :

١. تم انشاء وحدة التنسيق الوطنية للمشروع من حيث الافراد والمعدات، كما انه تم عمل المخططات التالية:-

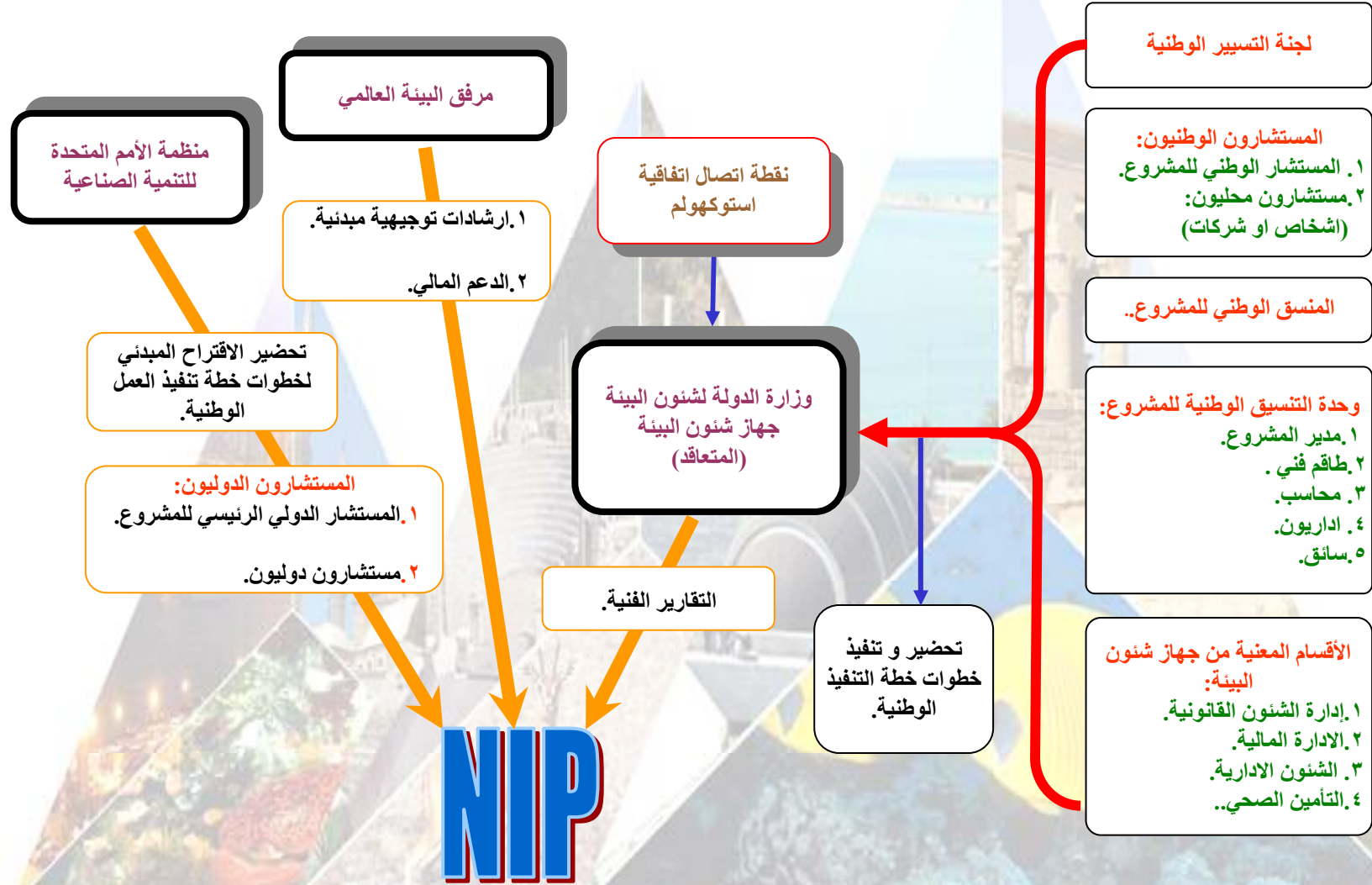
أ- مخطط للعلاقات المتداخلة خلال المشروع بين وحدة التنسيق الوطنية وجهاز شئون البيئة و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومرفق البيئة العالمي و كذلك لجنة التسيير الوطنية للمشروع والمستشارون الدوليون والمحليون.

ب- مخطط للهيكل التنظيمي للمشروع.

ج- مخطط لسير المسئوليات خلال المشروع.

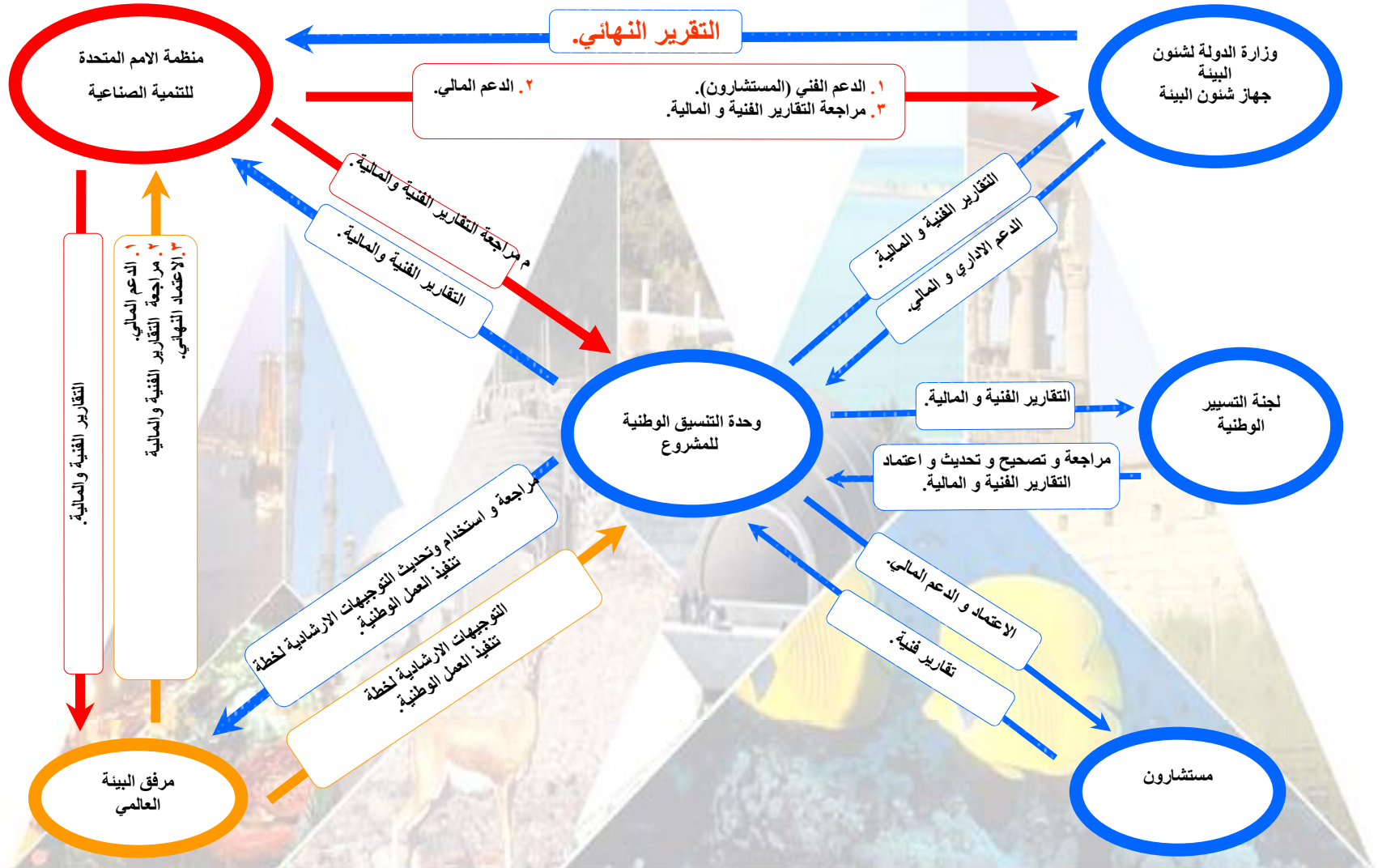


مخطط سير المسئوليات لخطة التنفيذ الوطنية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة (اتفاقية استوكهولم).





مخطط للعلاقات المتداخلة بخطة التنفيذ الوطنية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة (اتفاقية استوكهولم)





مخطط الهيكل التنظيمي لخطة التنفيذ الوطنية الخاصة

بالموثات العضوية الثابتة (اتفاقية استوكهولم)





الطريقة :

٢. تم تشكيل لجنة تسيير المشروع طبقا للقرار الوزاري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٠٣ لتضم الجهات التالية:

أ- وزارة الدولة لشئون البيئة .

ب- وزارة المالية.

ج- وزارة الصحة والسكان .

د- وزارة التجارة الخارجية والصناعة.



ه- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي .

و- وزارة التخطيط.

ز- وزارة الكهرباء والطاقة.

ح- المركز القومي للبحوث.

ط- أكاديمية البحث العلمي.

ي- الجمعية المصرية لعلوم السميات.



بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية مثل:

أ- الجمعيات الأهلية.

ب- المنظمات البيئية ومجموعات الصحة والسلامة.

ج- المؤسسات الأكاديمية البحثية.

د- ممثلين باقى شرائح المجتمع بما فى ذلك المجموعات النسائية.

هـ- القطاع الخاص وآخرين.



ورشة عمل تخطيط المشروع

◆ النتائج:

١. عرض مقدمة عن اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة والهدف منها، والتعهدات العامة وحالة الاتفاقية في الوقت الحالي.

٢. عرض أهداف وخطوات تنفيذ المشروع و أنشطته والنتائج المتوقعة و الفترة الزمنية للتنفيذ.

٣. عرض الهيكل التنظيمي للمشروع و المكونات الرئيسية له و العلاقات البيئية بين تلك المكونات .



٤. الاتفاق على اهم الأساسيات والجوانب المتعلقة
بالموضوع وهي:

+ ما هي الـ POPs و ما هي المخاطر المترتبة
عليها و الإجراءات الواجب اتخاذها حيالها ؟

+ مواد قانون البيئة المصري ذات العلاقة .

+ اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.

+ الخبرات الوطنية والدولية فى مجال المشروع.

+ ارتباط خطة العمل الوطنية بخطة الدولة الاخرى
(خطة التنمية،).



٥. الاتفاق على منهجية التخطيط وتشمل:-

✦ توصيف الاوضاع الحالية.

✦ الخيارات البديلة للوصول إلى الوضع المستقبلي المنشود.

✦ ما هي الخيارات البديلة؟

✦ البرامج التفصيلية الزمنية لتنفيذ هذا الخيار البديل.

✦ ما هي المتطلبات اللازمة لوضع هذه البرامج موضع التنفيذ؟

✦ ما هي وسائل التقييم والمتابعة والتحكم؟



◆ التوصيات :

١. مراجعة كل إصدارات المشروع (بروشور – كتيبات
..... إلخ) بواسطة لجنة تسيير المشروع قبل
إصدارها.

٢. دعوة ممثلين لجمعية منتجي المبيدات والمجالس
السلعية للكيمياويات لحضور المؤتمرات واللقاءات
التي يعقدها المشروع.

٣. قيام ممثلي الوزارات، والهيئات، المراكز البحثية
والعلمية بإرسال ملخص للقدرات الوطنية للجهات
التي يمثلونها للاستفادة بإمكانياتها أثناء تنفيذ
المشروع.



٤. رفع الوعي بقضية الملوثات العضوية الثابتة لدي متخذي القرار بكافة الجهات المعنية سواء الحكومية وغير الحكومية.

٥. الاتفاق علي الاجراءات النهائية الواجب اتخاذها للبدء في العمل بالمشروع.

٦. اشراك المزيد من الجهات المعنية خاصة علي مستوي القطاع الخاص من المصانع و الشركات.



التوصيات:

١. السيطرة التامة علي المركبات المستخدمة وإنتاجها والإمداد بها علي أن تقع المسئوليات الأساسية علي كل من المورد والمستخدم النهائي.
٢. تقوية وتعزيز التحكم الحدودي علي هذه المركبات.
٣. تشجيع التعاون الإقليمي في هذا المجال.
٤. تعزيز بناء القدرة الذاتية داخل مصر بالتدريب وخاصة لرجال الجمارك والبيئة.



المخرجات غير المخططة:

١. فيما يخص التوجيهات الإرشادية

- ❖ مراجعة النسخة العربية من الخطوط الإرشادية الخاصة بخطوات اعداد خطة تنفيذ العمل الوطنية
- ❖ تصحيح بعض الاخطاء اللغوية بها.
- ❖ اعادة صياغة بعض الجمل لغوياً لتعطي المعنى المقصود.



٢. مراجعة قاعدة بيانات بدائل الملوثات العضوية الثابتة.

تم جمع البيانات الخاصة بدائل الملوثات العضوية الثابتة
من حيث :-

- ❖ الاسم الكيميائي.
- ❖ رقم التسجيل الكيميائي.
- ❖ الخواص الوصفية و التحذيرية للمادة.
- ❖ الحماية الآمنة من المخاطر التي تسببها المادة.
- ❖ المعدات الواقية من الحريق و التفاعلات لهذه المادة.
- ❖ المعلومات الخاصة بتصنيعها وتخزينها وطرق رصدها وتحليلها.
- ❖ مخاطر التعرض البيئي و الانساني لها إلخ.



٣. فيما يخص مجموعة الأدوات الموحدة (Toolkit) الخاصة بحساب انبعاثات الدايوكسين والفيوران والتعليق عليها.

❖ مراجعة مجموعة الأدوات الموحدة (Toolkit)

❖ التعليق عليها من حيث ملائمتها مع الواقع المحلي

❖ مدى صحة معاملات الانبعاث الواردة بها حيث اعتمدت على افتراضات وقياسات تمت في دول أخرى قد لا تتفق مع الواقع المصري.



المرحلة الثانية

إنشاء قوائم جرد للملوثات العضوية الثابتة وتقييم البنى التحتية والقدرات الوطنية

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND
SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



I. المشاكل و المعوقات:

١. المشاكل والمعوقات الفنية :

◆ عدم وجود بيانات خاصة بمستويات الملوثات العضوية الثابتة بالبيئة.

◆ عدم وجود البنية التحتية اللازمة لاجراء تحاليل الملوثات العضوية الثابتة في الماء والهواء والترربة.

◆ عدم وجود آلية محددة لتبادل المعلومات بين الوزارات والجهات المعنية.



٢. المشاكل و المعوقات المؤسسية :

◆ ضعف وعي متخذي وصانعي القرار بالقضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.

◆ عدم وجود تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية بقضية الملوثات العضوية الثابتة.

◆ عدم وجود أدلة ارشادية لاجراء عملية الجرد تتوافق مع الوضع المحلي .



◆ عدم وجود سياسة محددة للتعامل مع مثل هذه القضايا.

◆ عدم وجود آلية محددة لتبادل المعلومات بين الوزارات والجهات المعنية.

◆ عدم توفر المعامل المؤهلة لاجراء تحاليل الملوثات العضوية الثابتة.



٣. المشاكل والمعوقات الاجتماعية :

◆ عدم وعي المجتمع المدني بأخطار الملوثات العضوية الثابتة.

◆ عدم وجود نظام مراقبة للناحية الصحية والبيئية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.

◆ عدم توفر معلومات خاصة بالتأثيرات الاجتماعية للملوثات العضوية الثابتة.



٤. المشاكل والمعوقات الاقتصادية :

◆ قلة الاعتمادات المالية اللازمة لرصد الملوثات العضوية الثابتة في البيئة.

◆ عدم وجود الدعم الكافي لاعداد كوادر فنية مدربة.

◆ عدم وجود ميزانية لتطوير المعامل وقطاع البحوث لخدمة القضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.



٥. المشكلات والمعوقات المتعلقة بعملية الجرد :

◆ فقدان البنية الأساسية للقيام بعملية الجرد مثل :

+ قواعد البيانات.

+ المعامل (معدات فحص غير كافية).

+ قلة التدريب على جرد الـ (POPs).

◆ نقص الاتصالات.



◆ نقص المعلومات لدى الموظفين.

◆ تردد المسؤولين عن الصناعات و المختصين في إعطاء المعلومات.

◆ استخدام وحدات قياس مختلفة للحسابات.

◆ عدم تعاون المسؤولين عن الصناعات لظنهم أن عملية الجرد سوف تؤدي إلى متطلبات بيئية شديدة الحزم.

◆ بالنسبة لقطاع النقل فلقد تم الحصول علي البيانات الخاصة بالقطاع الحكومي فقط.



II. المخرجات :

◆ وضع الهيكل وإطار العمل والإجراءات الخاصة بوضع خطة التنفيذ الوطنية.

◆ التعرف على أوجه القصور في الموارد والقدرات والمعرفة.

◆ تحديد حاجات الدولة المتعلقة بالخبرات وأوجه المساعدة الأخرى.



◆ تيسير التنسيق والتكامل بين السياسات الخاصة بالتنمية
المستدامة داخل البلد.

◆ تيسير التنسيق مع الاتفاقات الإقليمية، دون الإقليمية
والدولية

◆ وضع الهيكل و إطار العمل و الإجراءات الخاصة بوضع
خطة التنفيذ الوطنية.



◆ استعراض الأعمال المطلوبة في هذه المرحلة من مراحل الخطة.

◆ جمع موجز معلومات بسيط من أجل استكمال الجزء الوصفي من الخطة.

◆ إعداد موجز بيانات وطني ودمجه في عملية وضع الخطة.

◆ تقييم المواد الكيميائية " الناتجة عن عمد " كما حددتها الاتفاقية.



الطريقة :

١. تكوين فرق العمل المسؤولة عن عمليات الجرد كالتالي:

✚ الفريق (١) مسئول عن المبيدات ال POP's متضمنة ال DDT (المرفق (أ) (الإزالة)، الجزء الثاني والمرفق (ب) (الحد من) لاتفاقية استوكهولم.

✚ الفريق (٢) مسئول عن ال PCB's (المرفق (أ)، الجزء الثاني من اتفاقية استوكهولم.

✚ الفريق (٣) مسئول عن انبعاثات ال PCDDs و PCDFs و HCB و PCBs (المرفق (ج) (الحد من أو الإزالة) من اتفاقية استوكهولم.



٢. تحديد الجهات المعنية.

٣. عمل استبيان.

٤. فحوص طبيعية للملوثات العضوية الثابتة (POPs).

٥. أخذ عينات و تحليلها.

٦. تحديد خطوات عملية الجرد كالتالي: -

+ دراسة استخدام مجموعة الأدوات الموحدة
للكيماويات التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة
للبيئة و نماذج لقوائم الجرد.



٧. تنظيم ورش عمل تدريبية وطنية خاصة بعملية جرد المواد الكيميائية المنتجة عن غير عمد.

٨. تنظيم زيارات للمصانع والشركات التي تعد مصادر للدايوكسين والفيوران للحصول على المعلومات الخاصة بالتكنولوجيات المستخدمة.



اعداد قوائم جرد للملوثات العضوية الثابتة (المخزونات، المواقع الملوثة، الإنبعاثات). طبقاً للآتى :

أ- عمليه الجرد الأولية الخاصة بالإنتاج والتوزيع
والاستخدام والاستيراد والتصدير للملوثات العضوية
الثابتة (المبيدات المهجورة) .



المنهجية:

١. مراجعة وتحديد إطار العمل القانوني والتشريعي والذي يتعلق بتخزين وتداول والتخلص من المبيدات الحشرية والمنتجات المصنعة والحاويات والرواكد من المبيدات ومقارنة هذا الإطار القانوني بمتطلبات اتفاقية استوكهولم.

٢. إرسال خطابات للجهات المسؤولة وبخاصة وزارة الزراعة والصناعة ووزارة الصحة والسكان ووزارة التجارة للسؤال عن إنتاج وتوزيع واستخدام واستيراد وتصدير الملوثات العضوية الثابتة على المستوى المحلي.



٣. مناقشه هذا الموضوع خلال الاجتماعات الدوريه للجنه التسيير الوطنيه للمشروع.

٤. ارسال خطابات لهيئات الانتاج والتصدير والاستيراد في مصر للحصول على معلومات تتعلق بانتاج وتوزيع واستخدام و استيراد و تصدير المواد الكيماوية بشكل عام والمركبات العضوية الثابتة بوجه خاص على المستوى الوطني.

٥. عمل زيارات ميدانية لمخازن تخزين المبيدات علي مستوي كافة المحافظات والمديريات التابعة لوزارة الصحة والري الجمارك والزراعة.



النتائج :

✿ مراجعة وتحديد إطار العمل القانوني والتشريعي والذي يتعلق بتخزين وتداول والتخلص من المبيدات الحشرية والمنتجات المصنعة والحاويات والرواكد من المبيدات علي المستوي الوطني، وكانت النتيجة كما يلي:



١. تم حظر إنتاج وتوزيع واستخدام و استيراد و تصدير المبيدات الكلورية بما فيها الملوثات العضوية الثابتة طبقاً للقانون الوزاري رقم (٥٥) والصادر عام ١٩٩٦ عن وزاره التجارة الخارجية والصناعة.

٢. قوائم المبيدات المحظور اختبارها واستيرادها وبيعها وتصنيعها واستخدامها في أي صوره ، وهي المبيدات المصنفة تحت مجموعه (ب) ومجموعه (ج) والتي يحتمل أن تسبب السرطان للانسان طبقاً لتصنيف منظمة **WHO/IARC** ومنظمة **USEPA** تم تحديدها وذكرها في القرار الوزاري رقم ١٩٩٦/٨٧٤ ولجنه المبيدات فيما يتعلق بالمبيدات الزراعية بما فيها الملوثات العضوية الثابتة.



ب- عملية الجرد الأولية الخاصة بمركبات ثنائيات الفينيل متعدد الكلور PCBs.

تهدف عملية الجرد الخاصة بال- PCBs إلى :-

- تحديد الاستخدامات الكبيرة لها وإمكانية وجودها في مصر.
- التركيز على المستخدم منها في الأدوات الكهربائية.
- دراسة شاملة للمعدات الملوثة بال PCBs أو تلك المشكوك في تلوثها (وبخاصة المحولات والمكثفات).
- تقييم لفرص التخلص من مخزون الزيوت المهجورة في مصر والتي قد تحتوي على مركبات ال- PCBs.



المنهجية:

١. مراجعة وتحديد إطار العمل القانوني والتشريعي والذي يتعلق بتخزين وتداول والتخلص من مركبات ثنائيات الفينيل متعدد الكلور PCBs ومقارنة هذا الإطار القانوني بمتطلبات اتفاقية استوكهولم.

٢. إرسال خطابات للجهات المسؤولة وبخاصة وزارة الكهرباء و الطاقة للسؤال عن إنتاج وتوزيع واستخدام واستيراد وتصدير مركبات ثنائيات الفينيل متعدد الكلور PCBs على المستوى المحلي .



٣. مناقشه هذا الموضوع خلال الاجتماعات الدورية للجنة التسيير الوطنية للمشروع .

٤. انتخاب الشركات الصناعية وشركات الخدمات التي تستخدم أعداداً هائلة من المحولات والمكثفات.

٥. تحديد الشركات التي تستخدم المحولات والمكثفات القديمة وخاصة التي صنعت قبل عام ١٩٧٨ .



٦. تعديل استبيان الجرد الذي أصدره البرنامج البيئي للأمم المتحدة للتأكد من مواقع المعدات الملوثة وكمياتها (سواء المحولات أو المكثفات التي تصنعت خلال الفترة من الخمسينيات حتى عام ١٩٧٨ والتي قد تحتوي على مركبات ال PCBs).

٧. تعاون المعمل المركزي بجهاز شئون البيئة لرصد المواد الخطرة مثل ال PCBs كما يلي:

+ تحديد المناطق الملوثة أو المشكوك في تلوثها.

+ التخطيط لإجراءات إعداد العينات.

+ أخذ العينات وتحليلها.



النتائج :

❖ مراجعة وتحديد إطار العمل القانوني والتشريعي والذي يتعلق بتخزين وتداول والتخلص من مركبات ثنائيات الفينيل متعدد الكلور PCBs علي المستوى الوطني، وكانت النتيجة كما يلي:



١. الحصول على قائمة بأسماء الشركات التي لديها محولات ومكثفات ومولدات للبتروول والتي تحتوي على مركبات الـ PCBs ، وتعتبر هذه الشركات الأكثر استخداماً لمركبات الـ PCBs في مصر.

٢. دراسة المحولات والمكثفات المودعة في مخازن الشركة.

٣. وضع إجراءات أمنية وإرشادات لعمليات تطهير المعدات الكهربائية من مركبات الـ PCBs والخاصة بالتفريغ والتنظيف والتداول والتحميل والشحن... الخ



٤. تحليل عينات من التربة وعينات من المحولات
والمكثفات و أثبتت النتائج أنها جميعاً خالية من مركبات
ال- PCBs .

٥. هناك عينات أخرى من التربة ومكثفات من مناطق
مختلفة تجري عليها عمليات التحليل حالياً .



ج- عملية الجرد الأولية الخاصة بالانبعاثات غير المقصودة إلى البيئة الداىوكسينات و الفيورانات PCDD و ال-PCDF.

الهدف من عملية الجرد الأولية والخاصة بالانبعاثات غير المقصودة إلى البيئة هو:-

- إعداد وتقييم أولى (مبدئي) للانبعاثات الكيميائية المتوقعة والموجودة في المرفق ج من الاتفاقية.
- وإعطاء تفاصيل تخص القوانين و السياسات التي تتعلق بالتعامل مع الانبعاثات من هذه المواد الكيماوية.
- تقييم فعالية هذه القوانين و السياسات ونقاط الضعف فيها.



المنهجية:

١. ترجمة نماذج الاستبيان الخاصة بانبعاثات الدايوكسين والفيوران الصادرة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) وإجراء التعديلات اللازمة عليها بما يتلائم مع الصناعة المصرية.

٢. إرسال خطابات للجهات المعنية لملئ نماذج الاستبيانات الخاصة بانبعاثات الدايوكسينات والفيورانات كما يلي:-

○ الأفرع الاقليمية والادارات المعنية بجهاز شئون البيئة.

○ وزارات الكهرباء والطاقة والتجارة الخارجية والصناعة والداخلية والنقل والزراعة.

○ اتحاد الصناعات المصري.

○ المنشآت الصناعية المختلفة.



٣. توفير التدريب أو الإعانة الخارجية لضمان استعداد أفراد العمل لتنفيذ المهام.

٤. تحديد المصادر المناسبة للعناصر المختلفة الموجودة في قائمة مجموعة الأدوات الموحدة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥. تحديد العوامل التي تتحكم في الانبعاثات عن العمليات المختلفة التي عرفت خلال عملية الجرد.

٦. مراجعة فعالية برامج الرصد المتواجدة و التي تتعلق بانبعاثات الدايوكسين والفيوران وإمكانية توفير متعاقدين أو خبراء مؤهلين قادرين على عمل الاختبار والتحليل.



تقييم قدرات الرصد والبحث والتطوير.

هذا التقييم قدم ما يلي :-

❖ وسائل التكنولوجيا المتاحة علي المستوي الوطني والخاصة بالتعامل مع الكيماويات بما فيها الـ POPs.

❖ تسهيلات المعامل اللازمة لإدارة البيئية الجيدة لنفايات الـ POPs.

❖ الالتزامات العامة الواردة في اتفاقية استوكهولم.

❖ بعض الأمثلة للأبحاث التي تمت بخصوص كيماويات الـ POPs والتي قامت بها وزارة التعليم العالي.



تجميع البيانات الخاصة بالبدائل.

تم تجميع البيانات الخاصة بكل مادة من الملوثات العضوية الثابتة وبدائلها من حيث:

- ❖ إسم المادة.
- ❖ ورقم التسجيل.
- ❖ الخواص الفيزيائية والكيميائية.
- ❖ والتأثيرات الصحية.
- ❖ وكيفية التخلص في حالة الإنسكاب والتسرب و الحريق.
- ❖ الملابس الواقية.
- ❖ الإسعافات الأولية.



اعداد قاعدة بيانات للمشروع.

تم إعداد قاعدة بيانات للمشروع تتضمن ما يلي:

- ❖ جميع الوثائق الصادرة من وإلى المشروع.
- ❖ بيانات عن طاقم المشروع (الهيكل التنظيمي)
- ❖ جميع بيانات الجهات المعنية من الوزارات أو الهيئات الحكومية أو الجمعيات الأهلية أو القطاع الخاص أو الشركات والمصانع.
- ❖ جميع بيانات بدائل الملوثات العضوية الثابتة.

ورشتي عمل الجرد والتقييم :

النتائج :

١. القيام بعمل التقييم اللازم لقوائم جرد الملوثات العضوية الثابتة، التعرف على أوجه القصور فى الموارد و القدرات وكذلك البيانات المتاحة على المستوى الوطنى .
٢. تحديد المتطلبات الوطنية المتعلقة بالخبرات وأوجه المساعدة الضرورية لاستكمال خطة التنفيذ الوطنية، مع تحديد نقاط الضعف والقصور فى القدرات الوطنية والمساعدة المطلوبة فى المرحلة القادمة.
٣. تنسيق و تبادل الخبرات على المستوى الوطنى بين الجهات والوزارات المعنية بإدارة الملوثات العضوية الثابتة، والإطلاع على الخبرات الدولية فى مجال تنفيذ خطة العمل الوطنية.





٤. الإطلاع على التجارب الدولية فى مجال اعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة باتفاقية ال POPs.

٥. إنشاء قوائم جرد الملوثات العضوية الثابتة.

٦. تقييم البنى التحتية والقدرات الوطنية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة.

٧. تدريب الكوادر الوطنية على كيفية عمل جرد للملوثات العضوية الثابتة.



التوصيات :

✿ أولاً: فيما يختص بالتوعية:

١. العمل على رفع الوعي البيئي بالملوثات العضوية الثابتة POPs من خلال المحاور التالية .

أ- وسائل الإعلام المختلفة (تلفزيون، إذاعة، صحافة).

ب- إعلانات التوعية (على المنتجات والكراسات، والكتب الدراسية).



٢. توعية الفلاحين بخطورة المبيدات العضوية الثابتة وأهم البدائل التي يمكن استخدامها.

٣. نشر الوعي بمدى خطورة الحرق المكشوف للقمامة بالتنسيق مع الحكم المحلي.



❖ ثانياً: البدائل والحد من استخدام الـ POPs :

١. توعية الفلاح ببدائل المبيدات التي يمكن استخدامها.
٢. التركيز على تحديث الصناعة والإنتاج الأنظف ودعم المصانع ذات التكنولوجيات القديمة لتوفيق أوضاعها.
٣. التوسع في استخدام المكافحة الحيوية في الزراعة بدلاً من المبيدات.
٤. تشجيع البحث العلمي في الجامعات عن البدائل الأمثل للـ POPs مع عمل دراسة اقتصادية وبيئية لاستخدام تلك البدائل.



ثالثاً: فيما يختص بالخطوط الإرشادية :

١. إصدار خطوط إرشادية للتعامل الآمن مع الـ POPs.

٢. إصدار خطوط إرشادية لكيفية التخلص من مخلفات المعامل البحثية والتي لا تقل خطورة عن مخلفات المستشفيات.

٣. إصدار خطوط إرشادية لكيفية النقل والتخلص من المبيدات المهجورة.



رابعاً: فيما يختص بالتخلص الآمن:

١. مراعاة نقل المواد الخطرة ومخلفات المستشفيات على وجه الخصوص بواسطة شركات متخصصة.

٢. ضرورة حصر المبيدات المهجورة بوحدات القطاع الخاص وتجميعها وكذلك تلك الموجودة بأفرع بنك التنمية والائتمان الزراعية بالمحافظات والجمعيات الزراعية وكذا العبوات الفارغة وتجميعها للتخلص الآمن منها.



٣. مراجعة أسلوب استخدام أفران الأسمنت للتخلص النهائي حيث أن مخلفات الحرق قد تحتوى على ملوثات خطيرة.

٤. مراجعة أسلوب حرق قش الأرز، حيث أن نتائج الحرق قد تحتوى على دايوكسين و فيوران.

٥. تتبع المخلفات البلاستيكية بالقمامة، ولمن تباع حتى يمكن الوصول إلى من يقومون بإعادة تدويرها، حيث يمكن تصاعد الدايوكسين و الفيوران أثناء عملية التدوير.

٦. مراقبة السماد العضوى الناتج عن تدوير القمامة للتأكد من عدم وجود دايوكسين و فيوران.



❖ خامساً: فيما يختص بالتدريب:

١. عمل ورشة تدريبية لأفرع جهاز شئون البيئة وإدارات البيئة بالمحافظات لتسهيل عملية ملء الاستبيان الخاص بجدد الإنبعاثات بالمنشآت الصناعية.

٢. عمل دورة تدريبية للكوادر القائمة بالتحليل بالمعامل المختلفة.



سادساً: فيما يختص بزيادة القدرات:

١. زيادة قدرات المعامل القائمة بالتحليل مع دعمها مالياً وتزويدها بالأجهزة المعملية اللازمة لذلك والعمل على تطوير وسائل الرصد والتحليل.

٢. زيادة قدرات المراكز البحثية والجامعات ودعمها لعمل دراسات اقتصادية وبيئية عن البدائل، وتطوير التكنولوجيا الأنظف.



❖ سابعاً: فيما يختص بالتأثيرات الصحية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية :

١. زيادة الوعي بالتأثيرات الصحية الناتجة من استخدام الملوثات العضوية الثابتة.

٢. إدراج بعض الكيماويات الأخرى والتي لا تقل تأثيراتها الصحية ضرراً عن التأثيرات الصحية الناتجة عن الـ POPs.

٣. زيادة الوعي بالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الناتجة عن استخدام الملوثات العضوية الثابتة وأثر استخدام البدائل على تلك الأبعاد.



❖ ثامناً: فيما يختص بالمرأة والطفل:

١. تفعيل دور المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة في نشر الوعي بالتأثيرات الصحية الناتجة عن استخدام الملوثات العضوية الثابتة.

٢. تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في توعية الأطفال بخطورة الملوثات التي قد يتعرض لها الطفل.



❖ **تاسعاً: فيما يختص بالجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال:**

١. **تفعيل دور الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال في التوعية بخطورة استخدام الملوثات العضوية الثابتة والأبعاد الاقتصادية لذلك ، وطرق الوقاية منها.**

٢. **نشر المعلومات وتبادل الخبرات عن البدائل.**



عاشراً: فيما يختص بالجرد:

١. عدم الاعتماد على ال Tool Kits في عمليات الجرد والحسابات والقيام بالتحليل والجرد الفعلى.

٢. عمل خريطة إقليمية يحدد بها المناطق الأكثر تلوثاً والصناعات الأكثر تلوثاً حتى يمكن العمل على خفض التلوث وإزالته.



المرحلة الثالثة

تقييم الأولويات وتحديد الأهداف

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



I. الاهداف طبقا للخطوط الارشادية :

١. وضع المعايير الخاصة بوضع الأولويات بالنسبة للقضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة لتحديد خصائص الجوانب المختلفة للمشكلة والمساعدة في ترتيب القضايا من أجل العمل.
٢. تقييم المعلومات المتاحة من المرحلة الثانية لتحديد المجالات الأولى بالاهتمام.
٣. تحديد البيانات وأوجه القصور في المعلومات المتاحة والتي تعترض القيام بالتقييم الكامل للأولويات.
٤. تحديد الأهداف المناسبة القصيرة وطويلة المدى لإدارة الملوثات العضوية الثابتة و الإذعان لاتفاقية استكهولم.



المسئوليات طبقا للخطوط الارشادية :

١. قيام وحدة التنسيق الوطنية للمشروع بوضع المعايير.
٢. الاستعانة بخبرات دولية من استشاريين، إدارات حكومية أخرى أو آخرين.
٣. استعراض التوصيات المقدمة من لجنة التسيير الوطنية للمساعدة في تشكيل الأولويات.
٤. الخاصة بالبلد و المساعدة في تحديد الأهداف.



المهام طبقا للخطوط الارشادية :

1. وضع المعايير والمؤشرات التي ستساعد على معرفة أي النتائج التي تم استخلاصها من جمع البيانات والمعلومات.
2. يجب أن تراعى هذه المعايير التأثيرات الصحية، البيئية، والاجتماعية – الاقتصادية ومدى توافر البدائل.
3. استعراض نتائج "تقييم الملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات" و تقييم مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور و"تقييم المواد الكيميائية الناتجة عن غير عمد".
4. استعراض النتائج الخاصة بالاستعراض التشريعي الذي تم تنفيذه في المرحلة الثانية و المخالفة لمتطلبات اتفاقية استكهولم.



٥. استعراض إطار العمل المؤسسي لتحديد المجالات المحتملة ذات الأولوية و التي في حاجة إلى تعزيز و تحسين.

٦. بحث المتطلبات و الالتزامات القانونية تجاه الاتفاقات الدولية، الإقليمية و الوطنية الأخرى. مثلا اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة، اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم.

٧. تحديد الأولويات الوطنية طبقاً للاستعراضات التي تمت.

٨. تحديد اولي للأهداف.



٩. خلفية معلومات أساسية عن الوضع الحالي.

✦ الثغرات الموجودة بالبيانات.

✦ أوجه القصور.

✦ الهيكل العام للأهداف المحتملة المتعلقة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة.

١٠. مناقشة الأهداف المناسبة القصيرة وطويلة المدى.

١١. استخدام هذه الأهداف التمهيدية لتشكيل المرحلة التالية من عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية.



I. المنهجية طبقا للخطوط الارشادية :

١. وضع قائمة بالمعايير المحتملة الخاصة بتقييم أولويات القضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة من قبل وحدة التنسيق الوطنية للمشروع.
٢. مقارنة هذه المعايير بالمعايير المستخدمة في البلدان الأخرى و استعراضها من قبل المنظمات الدولية أو الخبراء الدوليين.
٣. تأكد وحدة التنسيق الوطنية للمشروع من قيام لجنة التسيير الوطنية باستعراض هذه المعايير و الموافقة عليها قبل بلورتها.
٤. استعراض وحدة التنسيق الوطنية للمشروع البيانات التي تم جمعها في المرحلة الثانية من مراحل وضع خطة التنفيذ الوطنية كما ورد أنفا.



٥. عمل تقييم أولى للمجالات الرئيسية وقائمة الأولويات باستخدام المعايير الموضوعية سلفاً ، و عرضه على لجنة التنسيق الوطنية لتكون مدخلات متاحة لها.

٦. وضع قائمة بالأهداف المحتملة من أجل إدارة الملوثات العضوية الثابتة وتنفيذ الاتفاقية.

٧. استعراض الأهداف المحتملة ووضع أهداف تمهيدية على المدى القصير و الطويل من أجل إدارة الملوثات العضوية الثابتة ووضع خطة التنفيذ الوطنية.



I. المشاكل والمعوقات :

❖ تم تحديد المشاكل والمعوقات ومن أهم الملاحظات الهامة:

• نقص الوعي عند كافة المتعاملين مع الملوثات العضوية الثابتة.

• عدم الالمام بالمخاطر الصحية والبيئية لهذه الملوثات.

• عدم الوضع في الاعتبار التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الملوثات وأسباب ذلك...



❖ على المستوى المؤسسى:

١. الوعى غير الكامل.

٢. التدريب غير التام.

٣. الاستخدامات الغير قانونية.

٤. عدم التنسيق.



❖ على مستوى المجتمع المدني:

١. عدم وعى المجتمع المدني بالآخطار الصحية للملوثات العضوية الثابتة.

٢. عدم الاستعداد لمواجهة هذه الأخطار.

٣. هناك أولويات فى هذه الحالة (الحد من الفقر).

٤. عدم وجود نظام مراقبة الناحية الصحية أو البيئية المتعلقة بالـ POPs.



❖ على المستوى الحكومى :

١. عدم وجود معايير.
٢. عدم وجود أدلة ارشادية.
٣. عدم وجود سياسة محددة.
٤. نقص إمكانيات المراقبة والتحليل.
٥. نقص القدرات البشرية.
٦. عدم توافر بنية أساسية.



❖ المعوقات المؤسسية:

١. إنفراد كل وزارة أو جهة بما يتم داخلها من أنشطة.
٢. عدم التنسيق بين هذه الوزارات والجهات.
٣. عدم وجود سياسة واحدة جامعة.
٤. الحرص على عدم الإدلاء بالبيانات للاحتفاظ بالخصوصية.
٥. التغيير المستمر في الأشخاص (صانعي القرار).
٦. كل وزارة أو مؤسسة تعمل في واد مستقل وهذا ينعكس على العمل الداخلي في كل وزارة أو مؤسسة أو إدارة.



❖ المعوقات الإقتصادية :

١. عدم وجود التمويل الكافى.
٢. وجود اولويات تسبق هذه الأولويات.
٣. قلة المصادر المالية والاقتصادية.
٤. الزيادة السكانية وانعكاساتها على الناحية الصحية والبيئية.



❖ معوقات خاصة بالتنسيق والاتصالات:

١. عدم الاتفاق على المصطلحات الفنية.
٢. عدم فهم واستيعاب المصطلحات الفنية.
٣. صعوبة المصطلحات الخاصة بالمعلومات المتعلقة بال-
POPs.
٤. وجود نقص في الثقة والمصادقية مع الجهات المعنية.
٥. قصور في الناحية القانونية للمؤسسات المختلفة.
٦. عدم وجود رادع قانوني قوى لموضوع المسؤولية والتعويض.



❖ المخرجات طبقا للخطوط الارشادية:

١. مجموعة من المعايير تناسب البلد من أجل تحديد الأولويات المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.
٢. تقييم تمهيدي للأولويات الخاصة بالبلد.
٣. تحديد الثغرات الموجودة بالبيانات و أوجه القصور التي تعترض التقييم.
٤. سلسلة من الأهداف التمهيدية للبلد من أجل إدارة الملوثات العضوية و الإذعان لاتفاقية إستكهولم.



الطريقة :

١. استعراض للوضع القانوني والبيئي داخل مصر فيما يخص الملوثات العضوية الثابتة، وذلك من خلال دراسة وتوضيح النقاط التالية:

أ- القرارات الوزارية المتعلقة بالمواد الكيميائية متضمنة الملوثات العضوية الثابتة، طبقا لكافة الوزارات المعنية (الصناعة، الزراعة، البترول، التجارة الخارجية..... الخ)



ب- التعهدات الوطنية للامتثال لمتطلبات اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة :

+ توضيح موقف مصر تجاه كل متطلبات اتفاقية استوكهولم كل علي حدة وما هي الانجازات التي تمت في اطارها وما هو المطلوب، وقد تناول ذلك النقاط التالية:

- ❖ تدابير لخفض الإطلاقات المقصودة من الإنتاج والاستخدام أو القضاء عليه.
- ❖ سجل الإعفاءات المحددة .
- ❖ تدابير لخفض الاطلاق من الانتاج غير المقصود أو القضاء عليه.



❖ تدابير لتخفيض الإطلاق من المخزونات والفضلات أو القضاء عليه.

❖ خطة التنفيذ.

❖ إدراج المواد الكيميائية في المرفقات ألف وباء وجيم.

❖ تبادل المعلومات.

❖ الإعلام وتثقيف وتوعية الجمهور.

❖ البحث و التطوير و الرصد.

❖ المساعدة التقنية.

❖ الموارد والآليات المالية.

❖ الترتيبات المالية المؤقتة.



❖ تقديم التقارير.

❖ تقييم الفعالية.

❖ المرفق ألف - الإزالة - الجزء الأول.

❖ المرفق ألف - الإزالة - الجزء الثاني.

❖ المرفق باء - التقييد - الجزء الأول.

❖ المرفق باء - التقييد - الجزء الثاني.

❖ المرفق جيم - الانتاج غير المقصود.



ج- التعهدات الوطنية تجاه الاتفاقيات ذات العلاقة (بازل و
روتردام):

+ توضيح موقف مصر تجاه الاتفاقيات ذات العلاقة من
حيث النقاط التالية:

❖ التصديق علي الاتفاقية.

❖ دائرة الاهتمام .

❖ المواد الكيميائية المدرجة.

❖ الاستيراد و التصدير.



❖ ادارة المخلفات.

❖ العلاقة من خلال المواد الخطرة.

❖ البدائل.

❖ نقل التقنيات والتدريب الي المراكز الاقليمية.

❖ المتطلبات.



٢. تحديد المعايير ووضع الاولويات:

المنهجية:

• دراسة الوضع القائم نمّن خلال ما تم في المرحلة الثالثة والمراحل السابقة مع الوضع في الاعتبار النقاط التالية:

- أ- خطوات الجرد الذي تم ومراجعتها وتقييمها والعمل على التحقق من بياناتها.
- ب- النظام القانوني.
- ج- النظام المؤسسي.
- د- القدرات البحثية.
- هـ- الامكانيات الفنية.
- و- البنية الأساسية.



ز- بناء القدرات (أفراد، معدات).

- ❖ وضع تصور للمعايير.
- ❖ وضع تصور لقيم كل معيار.
- ❖ مراجعة هذه المعايير مع لجنة التسيير والادارات المعنية بالجهاز والاتفاق على صيغة نهائية.
- ❖ ترتيب المعايير.
- ❖ دراسة هذه المعايير وعرضها في ورشة العمل على الحضور من كافة الجهات المعنية للوصول الى مجموعة معايير تناسب الوضع القائم في مصر بما يحقق متطلبات اتفاقية استكهولم والاتفاقيات ذات العلاقة (بازل، روتردام).
- ❖ مراجعة هذه المعايير طبقا لما اقرته اتفاقية استكهولم واهدافها.



أولاً: تحديد المعايير: ❖

أ- تحديد الجهات المعنية بوضع المعايير كالتالي.

❖ لجنة التسيير الوطنية للمشروع.

❖ إدارات جهاز شئون البيئة.

❖ أفرع جهاز شئون البيئة.

❖ الوزارات المعنية.

❖ الجهات المعنية.



❖ خبراء وطنيون ودوليون.

❖ المنظمات الدولية ذات العلاقة.

❖ المؤسسات والجمعيات الأهلية.

❖ الجامعات.

❖ القطاع الصناعي.

❖ القطاع الزراعي.



ب- تقييم نتائج الجرد الأولى الذي تم في الخطوة الثانية والتابعة من خلال عرضها على كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في ورشة عمل التحقق من البيانات.

ج- عمل مقترح للمعايير مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الصحية والاجتماعية.

د- عرض مقترح المعايير على لجنة التسيير الوطنية للدراسة وإبداء الرأي والخروج بصيغة مبدئية للمعايير.

هـ- عرض المعايير على بقية الجهات المعنية خلال ورشة عمل التحقق وصياغتها نهائياً.



و- نتيجة للخطوات السابقة تم وضع ٢٨ معيار كالتالي :

١. التأثيرات علي الصحة العامة.

٢. التأثيرات علي البيئة.

٣. الإنعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية.

٤. درجة الوعي.

٥. الكميات.

٦. المساحات الملوثة.

٧. مقدار المتطلبات المالية.

٨. مدى توافر البنية الأساسية (أفراد - معدات -....).



٩. التأثيرات السلبية الإقليمية والدولية.

١٠. إمكانية المراقبة والتقييم ومدى توفر مؤشرات التقييم.

١١. الالتزام باتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة والاتفاقيات البيئية المتعلقة بالعلاقة.

١٢. تعزيز التنفيذ طبقاً للتوقيت المتفق عليه.

١٣. الإمكانيات الفنية المتاحة.

١٤. الاحتياجات الفنية المطلوبة.

١٥. بناء القدرات.

١٦. قدرات التنسيق/الإدارة.



١٧. تعميق الشراكة مع الأطراف المعنية.

١٨. القدرة على نقل وتطوير تكنولوجيات اقتصادية سليمة ونظيفة ومستدامة.

١٩. التدريب.

٢٠. تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثيرات المزمرة والمتآزرة على الصحة وعلى البيئة.

٢١. تقييم ورصد مستويات الملوثات في البيئة.

٢٢. تقييم ورصد المجموعات السكانية المعرضة بصفة خاصة، مثل الأطفال، والنساء والمسنين.

٢٣. القدرة على تقييم المخاطر ومدى توفر البيانات.



٢٤. تحديد البدائل، والاستعاضة بالمواد الكيميائية أو العمليات الأقل خطورة.

٢٥. الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل.

٢٦. الاطار القانونى للالتزام بالاتفاقية.

٢٧. آليات التفعيل.

٢٨. سد الثغرات في قدرات النفاذ إلى المعلومات وتفسيرها وتطبيقها (مثل تحسين توافر المعلومات بشأن الأخطار والمخاطر، والاستخدام الآمن للمواد الكيميائية، في أشكال توافق المستخدمين النهائيين، وتحسين استخدام تقييمات المخاطر الحالية).



❖ ثانياً: وضع الأولويات:

أ- فى ضوء الوضع الحالى للبلد ونتائج جرد الملوثات العضوية الثابتة تم تحديد أهم القضايا وأكثرها خطورة .

ب- عرض هذه القضايا على لجنة التسيير الوطنية وكافة الجهات المعنية خلال ورشة عمل وضع الأولويات وتحديد الأهداف الوطنية.

ج- كل موضوع من هذه الموضوعات تم عرضه على حدة.

د- إعطاء درجة (١-٥) توضح تأثير كل معيار عليه من ٢٨ معيار.



هـ- على هذا يكون لكل موضوع ٢٨ درجة تقييميه طبقا لتأثير كل معيار عليه.

و- جمع ٢٨ درجة تقييميه لتمثل فى النهاية المجموع مدى أهمية هذا الموضوع (الأعلى درجة أكثر أهمية وهكذا).

ز- نتيجة للخطوات السابقة تم وضع ٤٠ اولوية وتم ترتيبهم من الاعلى اهمية الي الاقل طبقا لدرجة تأثير المعايير عليها كالتالي :



١. حصر المناطق الملوثة بالدايوكسين والفيوران ومعالجتها وتأهيلها. (١٣١ درجة).

٢. العمل على إنشاء مركز وطني لل POPs. (١٠٢ درجة).

٣. عمل برنامج قومي للحد من تلوث الغذاء. (٨٩ درجة).

٤. التخلص من مبيدات ال POPs المهجورة. (٧٩ درجة).

٥. التخلص من مواد ال PCBs. (٧٠ درجة).

٦. التخلص من المعدات الملوثة بال PCBs. (٧٠ درجة).

٧. حصر المناطق الملوثة بمبيدات ال POPs (٦٢ درجة).

٨. حصر المناطق الملوثة بال PCBs ومعالجتها. (٦١ درجة).

٩. إنشاء قواعد بيانات بالنتائج التي تم التوصل إليها. (٥٩ درجة).



١٠. تعديل القوانين والتشريعات. (٤٣ درجة).
١١. استخدام أفضل الممارسات البيئية، و أفضل التكنولوجيات لمتاحة BEP/BAT. (٤١ درجة).
١٢. وضع خطة لحماية الصحة العامة من الاخطار المتوقعة للتعرض لل POPs. (٤١ درجة).
١٣. تعميم البيانات، تفسيرها وتسيير الحصول عليها. (٤٠ درجة).
١٤. البدء فى إجراءات المنع. (٣٩ درجة).
١٥. وضع استراتيجية لزيادة الوعي. (٣٩ درجة).
١٦. إدارة النفايات إدارة سليمة بيئيا. (٣٩ درجة).
١٧. وضع آلية لتبادل المعلومات. (٣٧ درجة).



١٨. رفع الوعي لدي القيادات وصانعي القرار فيما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة. (٣٧ درجة).

١٩. إتاحة وتوفير المعلومات للجمهور عن الملوثات العضوية الثابتة بمختلف الوسائل. (٣٦ درجة).

٢٠. رفع الوعي لدي الجمهور خاصة المرأة والطفل بشأن الملوثات العضوية الثابتة وآثارها على الصحة والبيئة. (٣٥ درجة).

٢١. مشاركة الجمهور في التصدي للملوثات العضوية الثابتة وآثارها على الصحة العامة والبيئة، وتوفير الفرص لهم في المساهمة علي الصعيد الوطني في تنفيذ بنود الاتفاقية. (٣٥ درجة).

٢٢. تدريب العاملين والعلميين والمرأة والموظفين والإداريين علي كيفية التعامل مع الملوثات العضوية الثابتة. (٣٥ درجة).



٢٣. تبادل المواد التعليمية ومواد التوعية الجماهيرية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة وبدائلها على المستويين الوطني والدولي. (٣٤ درجة).

٢٤. إنشاء سجل إطلاق ونقل الملوثات العضوية الثابتة من أجل جمع ونشر المعلومات عن تقدير الكميات السنوية من المواد الكيميائية المدرجة بالاتفاقية والتي يتم إطلاقها أو التخلص منها. (٣٤ درجة).

٢٥. تشجيع عمل البحوث المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة وبدائلها. (٣٣ درجة).

٢٦. وضع منهجية لإجراء عمليات حصر للمصادر المولدة للملوثات العضوية الثابتة وأساليب تحليلية لقياس مستوى الاطلاقات. (٣٢ درجة).



٢٧. العمل على توفير بيانات ومعلومات أكثر عن ال POPs وخصائصها وتراكمها في البيئة وكيفية مراقبتها. (٣١ درجة).

٢٨. عمل قياسات عن مستوياتها في التربة وتأثيراتها. (٣٠ درجة).

٢٩. الدعم التشريعي. (٣٠ درجة).

٣٠. إعداد نماذج رياضية لعمليات القياس والتحليل. (٢٨ درجة).

٣١. إجراء التحقق من هذه النتائج. (٢٨ درجة).

٣٢. تطبيق نظم الجودة للمراقبة والقياس. (٢٨ درجة).

٣٣. ضرورة استخدام طرق بسيطة وغير معقدة لأخذ العينات. (٢٧ درجة).



٣٤. ضرورة استخدام طرق أكثر دقة وحساسية في التحليل.
(٢٧ درجة).

٣٥. التأكد من فعالية طرق التحليل وأخذ العينات. (٢٦ درجة).

٣٦. التحقق من النموذج المستخدم ومصادقية النتائج. (٢٦ درجة).

٣٧. توفير بيانات عن حركة الـ POPs في الطبيعة. (٢٦ درجة).

٣٨. إنشاء شبكة رصد ومتابعة ومراقبة. (٢٥ درجة).

٣٩. التأكد من الأخطار الصحية للـ POPs حالياً. (٢٥ درجة).



٤٠. توفير المساعدة التقنية لبناء وتطوير وتقوية قدرات الدولة علي تنفيذ التزاماتها. إنشاء مراكز اقليمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. (٢٥ درجة).



REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



٤. تقييم لنتائج الجرد الأولي للملوثات العضوية الثابتة :

المنهجية :

أ- عرض نتائج الجرد التي تمت في المرحلة الثانية من المشروع علي لجنة التسيير الوطنية للدراسة والتقييم طبقا للتالي.

- ❖ نتائج جرد المبيدات.
- ❖ نتائج جرد الـ PCBs.
- ❖ نتائج جرد الـ دايوكسين والفيوران.
- ❖ المعلومات عن المخزون والمواقع الملوثة والمخلفات التي تحتوي علي POPs.



ب- التعرف علي الثغرات الموجودة بالبيانات وعرضها علي الخبراء الوطنيين.

ج- قيام الجهات المعنية بتصحيح النتائج الخاصة بها بالتعاون مع وحدة التنسيق الوطنية للمشروع.

د- زيارة بعض الوزارات و الهيئات والشركات والمصانع والتي تعد اكثر تلوثا للتأكد من صحة البيانات المتعلقة بالجرد.

ه- تعديل النتائج غير الصحيحة.

و- عمل تقرير نهائي لجرد الملوثات العضوية الثابتة بعد تعديله.



ورشة العمل التدريبية الخاصة بالآثار الإجتماعية والإقتصادية
للملوثات العضوية الثابتة و دور أفضل التقنيات المتاحة و أفضل
الممارسات البيئية BAT/BEP في تقليل / منع الملوثات
العضوية الثابتة من البيئة.

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND
SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



النتائج :

١. تفاعل الحضور من مختلف الوزارات و الهيئات و المنظمات و الجامعات و المعاهد و مراكز البحوث و المنظمات غير الحكومية و منظمات المرأة و الطفل و قيادات جهاز شئون البيئة بمخاطر و مشاكل الملوثات العضوية الثابتة و أيضاً زيادة وعيهم تجاه تأثيرات الملوثات العضوية الثابتة الإجتماعية و الإقتصادية.

٢. زيادة وعي المشاركين بدور أفضل التقنيات المتاحة و أفضل الممارسات البيئية في تقليل / منع الملوثات العضوية الثابتة من البيئة .

٣. زيادة وعي الحضور بخطورة الملوثات العضوية الثابتة و كيفية تقييم تلك المخاطر و التأثيرات الإجتماعية و الإقتصادية لها .



٤. إعطاء المشاركين معلومات مختصرة عن كيفية التخلص من المخلفات الخطرة بما فيها الملوثات العضوية الثابتة و كيفية استخدام أفران الأسمنت كطريقة آمنة للتخلص منها.

٥. مناقشة المتطلبات و الإحتياجات لبناء القدرات على المستوى الوطني.

٦. تحديد ال hotspots للصناعات المختلفة و الأماكن الملوثة بال POPs.

٧. تقييم تأثيرات الملوثات العضوية الثابتة الإجتماعية و الإقتصادية.



التوصيات:

١. التوصية باستخدام أفران الأسمنت ذات المواصفات الخاصة في التخلص من الملوثات العضوية الثابتة.

٢. ضرورة تحديد المطالب لبناء القدرات على المستوى الوطني، و يلي ذلك تحديد ما هو موجود منها بالفعل. مع ضرورة بناء القدرات في تبادل المعلومات و البحوث و الرصد و التقييم و المراقبة و التحاليل و المعالجة و التخلص النهائي وأيضا لاستخدام BAT BEP. وما هو مطلوب تنفيذه و انشاؤه لاستكمال بناء تلك القدرات مثل :-

❖ وسائل لأخذ العينات من الهواء والتربة والماء و المتبقى.



❖ أجهزة قادرة على تحليل تلك العينات بالنسبة للملوثات العضوية الثابتة وخاصة الداىوكسين و الفيوران وال-POPs بصفة عامة .

❖ الموارد المالية اللازمة لذلك .

❖ العناصر البشرية اللازمة لتنفيذ تلك الأعمال.

❖ التدريب اللازم لتلك العناصر لرفع كفاءتها.



٣. ضرورة عمل تقييم للمخاطر الصحية الناتجة من الملوثات العضوية الثابتة.

٤. ضرورة العمل على تطبيق BAT و BEP .

٥. ضرورة وضع المعايير وتحديد الأولويات والقدرات المادية والبشرية .

٦. ضرورة التحقق من النتائج والأرقام والحسابات النظرية.

٧. ضرورة زيادة الوعي لدى جميع الجهات والجمهور بمخاطر الـ POPs والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك المخاطر.

٨. ضرورة تحديد المناطق Hotspot في الصناعات المختلفة وكذلك في الأماكن المختلفة.



ورشة عمل التحقق من البيانات

**REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005**



النتائج :

١. تفاعل الحضور من الوزارات و الهيئات و المنظمات و الجامعات و المعاهد و مراكز البحوث و المنظمات غير الحكومية و منظمات المرأة و الطفل و قيادات جهاز شئون البيئة بمخاطر و مشاكل الملوثات العضوية الثابتة و المعايير لوضع الأولويات.
٢. رفع الوعي لدى الحضور فيما يتعلق بأنشطة الدولة في مجال الملوثات العضوية الثابتة.
٣. رفع الوعي لدى الحضور فيما يتعلق بمشاكل مخزون و انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة.



٤. إعتبار الأدوات الموحدة (Toolkits) طريقة إرشادية بغرض تحديد أكثر الصناعات الملوثة و ال hotspots ، مع الأخذ في الإعتبار أن نتائج التقييم بإستخدام الأدوات الموحدة غير نهائية و ضرورة التحقق من الأرقام الناتجة من الحسابات بعمل تحاليل قبل الأخذ بها.

٥. تقييم المعلومات المتاحة من المرحلة الثانية للمشروع بإعتبارها قواعد لوضع الأولويات، و عدم إهمال الثغرات الموجودة بها.

٦. تقييم التأثيرات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية الناتجة من إستخدام ال POPs و الذي يجب أخذه الإعتبار عند وضع الأولويات.



التوصيات :

١. اعتبار ال Toolkits وسيلة استرشادية لتحديد المناطق والصناعات الأكثر تلوثا مع الأخذ في الاعتبار أن نتائج حساب الإنبعاثات بتلك ال Toolkits ليست نهائية ، وضرورة التحقق من الأرقام الناتجة من الحسابات بعمل تحاليل قبل الأخذ بها.
٢. تقييم المعلومات المتاحة من الخطوة الثانية واعتبارها أساسا لوضع الأولويات مع الوضع في الاعتبار الثغرات الموجودة بها.
٣. تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمخاطر الصحية الناجمة عن استخدام ال POPs مع أخذها في الاعتبار عند وضع الأولويات .



٤. تقييم الإمكانيات الوطنية للمراقبة والتقييم وكذلك المتطلبات المالية وأخذها في الاعتبار عند وضع الأولويات.

٥. ضرورة وضع المناطق والصناعات الأكثر تلوثا في الاعتبار عند تحديد الأولويات.

٦. ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بالبيئة ، وتداول الكيماويات والنفايات الخطرة. ومعالجة القصور الموجود بها بهذا الخصوص.

٧. تدعيم الجهات التي تقوم بتحليل الانبعاثات الخاصة بالدايوكسين و الفيوران نظرا لأن هذه التحاليل مكلفة، مع ضرورة بناء القدرات لعدة جهات أخرى حتى تكون قادرة على إجراء مثل هذه التحاليل .



ورشة عمل وضع الأولويات و تحديد الأهداف

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND
SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



النتائج :

١. تفاعل الحضور من مختلف الوزارات و الهيئات و المنظمات و الجامعات و المعاهد و مراكز البحوث و المنظمات غير الحكومية و منظمات المرأة و الطفل و قيادات جهاز شئون البيئة بمخاطر و مشاكل الملوثات العضوية الثابتة و الأولويات ذات العلاقة بها.

٢. رفع وعي الحضور فيما يتعلق بالأنشطة الوطنية في مجال الملوثات العضوية الثابتة.

٣. وضع تقييم أولي للأولويات الوطنية طبقاً لنتيجة جرد الملوثات العضوية الثابتة مع أخذ المعلومات المجمعّة و المعايير الوطنية في الاعتبار .

٤. تحديد الأهداف الوطنية.



التوصيات:

١. مراجعة الأهداف الوطنية بصورة دورية.
٢. مراجعة الأولويات ذات العلاقة بالملوثات العضوية الثابتة بصورة دورية.
٣. على الجهات المعنية أخذ هذه الأولويات في الإعتبار كل فيما يخصه عند تنفيذ خطة العمل الوطنية.
٤. عدم إعتبار الأولويات الموضوعة نهائية و إنما يمكن تعديلها طبقاً لرأي الخبراء المختصين بما فيهم لجنة التسيير الوطنية
٥. عدم إعتبار الأهداف الوطنية الموضوعة أهدافاً نهائية إنما يمكن تعديلها طبقاً لرأي الخبراء المختصين بما فيهم لجنة التسيير الوطنية.



ورشة العمل الخاصة بتطبيقات أفضل التقنيات المتاحة و أفضل الممارسات البيئية في صناعة الأسمنت BAT \ BEP و ترميد النفايات بالحرق في أفران الأسمنت

REGIONAL WORKSHOP FOR THE ARAB COUNTRIES ON THE IMPLEMENTATION OF STOCKHOLM CONVENTION AND
SYNERGIES WITH OTHER CHEMICAL RELATED AGREEMENTS
CAIRO 21- 24 FEBRUARY 2005



النتائج:

١. الاستفادة من خبرة الخبير الدولي للأمم المتحدة في هذا المجال.
٢. رفع الوعي لدى القطاع الخاص (الشركات) بموضوع حرق المخلفات الخطرة بمحارق الأسمنت.
٣. التخلص من المخلفات الخطرة عن طريق محارق الأسمنت هو أنسب الطرق في مصر نظراً لتوفر هذه التقنية.
٤. دراسة بعض الطرق الأخرى المستخدمة في حرق النفايات الخطرة و مقارنتها بطريقة الحرق بمحارق الأسمنت.
٥. إمكانية استخدام المخلفات كوقود بديل.
٦. عرض تجارب دول أخرى استخدمت محارق الأسمنت في حرق المخلفات الخطرة.
٧. تفاعل القطاع الخاص مع الجهات المعنية لتطبيق هذه الطريقة في مصانعهم و إبداء الإستعداد للتعاون في هذا الصدد.



ورشة العمل التدريبية الخاصة برفع الوعي
لدى المرأة بخطورة المواد الكيماوية
متضمنة الملوثات العضوية الثابتة و ورشة
العمل التدريبية الخاصة برفع الوعي لدى
الطفل بخطورة المواد الكيماوية متضمنة
الملوثات العضوية الثابتة



النتائج:

١. رفع الوعي لدى المرأة و الطفل بالمواد الكيميائية الخطرة نتيجة خواصها الفيزيائية و/أو الكيميائية (القابلية للإنفجار أو الإشتعال و/أو التفاعل أو التحلل و النشاط الإشعاعي التلقائي و/أو السمية) و خطورتها الصحية البيئية.

٢. إعطاء أمثلة للكيمياويات التي تتواجد في المنازل سواء كانت حشرية أو عضوية أو منظفات صناعية أو أدوية أو ملوثات ناتجة عن الإحتراق الداخلي.

٣. تعريف بالمبيدات و بخطورتها و من الفئات المعرضة لأخطارها الصحية.



٤. تصنف المبيدات:-

+ من حيث الخطورة

+ من حيث درجة سميتها

+ من حيث غرض الإستخدام

+ تصنيف كيميائي

٥. بيان الإشتراطات المصاحبة لتداول المبيدات:

٦. توضيح تأثيرات المبيدات على الصحة العامة متضمنة



٧. بيان الفئات المعرضة للأخطار الصحية الناجمة عن المبيدات.
٨. بيان الإجراءات الوقائية و العلاج في حالات التعرض للمبيدات.
٩. الإسعافات الأولية العاجلة في حالات التعرض للمبيدات.
١٠. تعريف بالمذيبات العضوية و آثارها الضارة.
١١. تعريف بالمنظفات الصناعية و آثارها الضارة.
١٢. تعريف بالملوثات الناتجة عن الإحتراق الداخلي.
١٣. إعطاء بعض النصائح المنزلية الخاصة بتداول المبيدات.
١٤. تعريف بنماذج صحيفة مواجهة الطوارئ الخاصة ببعض المواد الخطرة الشائعة بالتداول.